وتعمل و لا يليها الفعل بخلاف في الاصح و الباقي فلا تعمل وجوزه الزجاجي فيها والزجاج
والجوهري في لعل وكان واوجبه الفرا في ليت ولعل وهي زائدة كافة وقيل نكرة مبهمة
ما بعدها خبر وقيل نافية والاكثر ان معها يفيد الحصر والمنكره ابو حيان
قال التنوخي والزمخشري والبيضاوي وان ش توصل ليت بما فيجوز ابقاء اعمالها
واهمالها كما بها وروى بالوجهين قوله قالت الا ليتما هذا الحمام لنا • وتوصل بها
الباقي فتكفها عن العمل وتلزم الاهمال نحو انما الله اله واحد انما الحكم اله واحد والفرق
بينها وبين ليت ان ليت اشبه بالافعال منها ولذا لزمتها نون الوقاية بخلاف البواقي
وانها باقية الاختصاص بالاسماء فلا بد من عمل الانفعال بخلاف البواقي فانها تدخل
عليها معا نحو انما يوحى الي انما خلقناكم عبثا كانما يساقون • ولكنما اسعى لمجد مؤثل
لعلما اضاءت لنا النار الحمار المقيد • فلهذا تعين فيها الالغاء وجاز في ليت اعمال
رعيا لقوة اختصاصها والاهمال الحاقا باخواتها قال ابو حيان ووقفت على كتاب
لا يعرف طاهر القزويني في النحو ذكر فيه ان ليتما تليها الجملة الفعلية نقله ابو جعفر
الصفار عن البصريين لكن الاخفش على سعة حفظه قال انه لم يسمع فيطا ليتما يقوم
زيد ونقل ابو حيان عن الفرا انه جوز ايلاء الفعل ليت لا نحو ليتما قمت وليت
نفعت الهم عني ساعة وخرجه البصريون على حذف الاسم وقد اشرت الى الخلاف
في الجانبين بقولي وما يليها الفعل بخلاف اي مع ما ومجردة وحصل من جميع السالف
ثلاثة اقوال وذهب الزجاجي الى انه يجوز الاعمال في الجميع حكى انما زيدا قائم ويعاضد
في الباقي ووافقه الزمخشري وابن مالك ونقله عن ابن السراج وذهب الزجاج
وابن ابي الربيع الى انه يجوز في ليت ولعل وكأن خاصة ويتعين الالغاء في إن وأن ولكن
وعزي الى الاخفش ووجهه باشتراك الثلاثة الاول في تغيير معنى الجملة الابتدائية
بخلاف الاخر فانها لا تغيره معنى الابتدا وذهب الفرا الى وجوب الاعمال في ليت ولعل
ولم يجوز فيها الالغاء وعندي جواز الوجهين في ليت وان قصرا على السماع وتعين الالغاء
في البواقي لعدم سماع الاعمال فيها ثم مسألة المذكورة زائدة كافة عن العمل مهيئة
لدخول هذه الاحرف على الجمل هذا هو المعروف وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين
انها نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التفخيم والجملة التي بعدها في موضع
الخبر ومفسرة لها كالتي بعد ضمير الشان ورد بانها لو كانت كذلك لما استعملت مع
النواسخ كضمير الشان وزعم ابو علي الفارسي انها نافية واستدل بانها افادت معها
الحصر نحو انما الله اله واحد لافادة النفي والاثبات بالا وما ذكر من افادتها
الحصر قول الاكثرين والمنكره طائفة يسيرة منهم من النحاة ابو حيان والحق الزمخشري
بانما المكسورة انما المفتوحة انها تفيد الحصر لانها فرعها وما ثبت للاصل ثبت
للفرع وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى
لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس قال ابو حيان وهذا شيء انفرد به قال
ودعوى الحصر في الاية باطلة لاقتضائها انه لم يوح اليه غير التوحيد واجيب

اي باقي الحروف من ان وان ولكن وكان ولعل اهـ

بانه

بانه يختص بتقدد اذ الخطاب مع المشركين اي انما يوحى الي في شأن الربوبية الا التوحيد
لا الاشراك فهو قصر قلب على حد وما محمد الا رسول اذ ليس صفاته منحصرة صلى الله عليه
وسلم منحصرة في الرسالة وان كان قصر افراد وقد وافق الزمخشري على ذلك البيضاوي
وسبقه التنوخي بالاقصى القريب ولم يتعرض له سواهم فيما علمت ص مسئلة كان
لا ان لم تكرر وقصد بها النفي العام في نكرة تليها غير مفصولة بغيرها لكن ان كان غير
مفعان وما شبهه ركب معها وبني على ما ينصب به وتبعه الناعالنا وقيل معرب مطلقا
وقيل مبني وقيل ان ركبت لم تعمل في الخبر قيل ولا الاسم وفي المكسر الموت بتنوين اودونه
او بفتح اقوال والاصح جواز الاخير ويجب تنكير الخبر وتاخيره ولو ظرفا ولا ذكره ان جهل
خلافا للقوم والا يحذف غالبا والتزمه تميم ويكثر مع الا ويرفع تاليها بدلا من محل الاسم
وقيل الا معه وقيل ضمير الخبر وقيل خبر الا مع اسمها ويجوز نصبه خلافا للجرمي ولا
حذف الاسم دونه وجوز بعضهم حذفهما وانا ركب مع لا الزائدة والجمهور ان لا
وما يداري للمضاف واللام زائدة وابن مالك عومل لتو واللام متعلقة بمقدر
عن خبر والمختار وفاقا لابي علي وابن بسعون وابن الطراوة على لغة القصر
وذلك الخبر ولا تحذف اللام اختيارا ولا تفصل بظرف خلافا ليونس وقيل للخلف
في الثاني فصح يجوز باعتراض والجمهور يرتوع تنوين شبه مضاف وجوزه ابن مالك وابن
كيسان ويبنى اهل بغداد نكرة اذ عملت في ظرف والكوفية المطول وما تعمل في
مفصول خلافا للرماني ومعرفة خلافا للكسائي في علم مفرد ومضاف لكنيته ولله والرحمن
والعزيز والفراء في ضمير غايب واشارة ش تعمل لا عمل ان الحاقا بها لشبهها بها
في التصدر والدخول على المبتدا والخبر ولانها لتوكيد النفي كما ان لتوكيد الاثبات
نقوتيا في نقيضه والحاقها بليس قياس ونظيرها انها نافية مثلها فقوا قوي في العمل
لكن عملها عمل ان افصح واكثر في الاستعمال ولذلك شروط الاول ان لا تتكرر فان كررت
لم يتعين اعمالها بل يجوز كما سياتي في التوابع الثاني ان يقصد بها النفي العام
لانها حينئذ تختص بالاسم فان لم يقصد العموم فتارة تلغى تكررت وتارة تعمل
عمل ليس الثالث ان يكون مدخولها نكرة فلا تعمل في معرفة باجماع البصريين
لان عموم النفي لا يتصور فيها وخالف الكوفيون في هذا الشرط فاجاز الكسائي
اعمالها في العلم المفرد نحو لا زيد والمضاف لكنيته نحو لا ابا محمد او لله او للرحمن
او العزيز نحو لا عبد الله ولا عبد الرحمن ولا عبد العزيز ووافقه الفرا على لا عبد الله
قال لانه حرف مستعمل يقال لكل احد عبد الله وخالفه في الاخيرين لانه لا استعمال
لم يلزمهما كلزوم عبد الله والكسائي قاسهما عليه وجوز الفرا اعمالها في ضمير الغائب
واسم الاشارة نحو لا هو ولا هي ولا هذين لك ولا هاتين لك وكل ذلك خطأ عند
البصريين واما ما سمع مما ظاهره اعمالها في المعرفة كقوله صلى الله عليه وسلم
اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقول قضية ولا
ابا حسن لها • وقول الشاعر • لا هيثم الليلة للمطي • وقوله لا امية في البلاد

نكدن ولا امية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)